

## بيان

### الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة يواصل خطه النضالي والكفاحي من أجل نظام أساسي عادل ومنصف

إن المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة بعد انعقاد اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني يوم السبت 01 فبراير 2020 حيث تمت مناقشة بعض القضايا التنظيمية وتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني الثاني للاتحاد، وبعد الوقوف على مستجدات قطاع الوظيفة العمومية الذي اختفى من المشهد التنظيمي الحكومي والذي يعرف توجهات غير مدروسة تعمق التناقض بين خطاب الإصلاح و واقع موصوم بالعبث والمزاجية في تدير الموارد البشرية العمومية، يعلن لكافة المتصرفات والمتصرفين وللرأي العام الوطني عن ما يلي:

1. أن الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة عازم كل العزم على مواصلة خطه الكفاحي النضالي ضد الاستهداف الحكومي المفضوحة لتفكيروهميش هيئة المتصرفين عبر نهج سياسة الصمت واللامبالاة للتخلص من تحقيق المطالب العادلة للمتصرفين؛
2. أن مشاريع إصلاح الإدارة والمراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي أشهرته الحكومة في وجه ملف المتصرفين كمبرر لإطالة انتظارهم للإنصاف وتسوية مطالبهم المشروعة، قد اختفت تماما من خطابات الحكومة وحل محلها توجه آخر ينبي وبشكل انتقائي على الإنتماء للقطاع، سيؤدي لا محالة إلى تآزيم الوضع وتمزيق الوظيفة العمومية وتجزئ الهيئات المهني ة خاصة هيئة المتصرفين ، الشيء الذي سيزيد من تكريس التمييز والحيث بأبعاد أخرى داخل نفس الهيئات؛
3. أن محاولة تجزئ ملف المتصرفين قطاعيا يدل على محاولة الحكومة تشتيت وحدة المتصرفين ونضاليهم عبر بيع الوهم لهم دون أية ضمانة بتحقيق أي شيء لا قطاعيا ولا فنويا ولا شموليا؛
4. أن التوجه المتخبط وغير المعلن للسياسة الحكومية يخطو إلى وظيفة عمومية متعددة ومتناقضة وغير منسجمة، يتم فيها تفكيك الهيئات والقطاعات ووضع مصالحها في حالة تعارض وصراع، مع تعميق الفوارق الأجرية والمهنية بين الهيئات المتشابهة ثم بين الأطر داخل نفس الهيئة ، كما أن هذا التوجه سيشكل انتكاسة غير مسبوقة لهيئة المتصرفين سواء بالوظيفة العمومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية؛
5. يواصل الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة خطه النضالي الكفاحي والاحتجاجي ويدعو كافة المتصرفات والمتصرفين إلى الانخراط الواعي والمكثف لإنجاح البرنامج النضالي المرهلي التالي:

- عقد ندوة صحفية يوم الخميس 20 فبراير 2020؛

- خوض إضرابات وطنية بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية حسب البرنامج الآتي:

- الأربعاء 26 فبراير 2020
- الأربعاء 11 مارس 2020
- الأربعاء 25 مارس 2020
- الأربعاء 8 أبريل 2020

- تنظيم وقفات احتجاجية إقليمية أمام وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وأمام باقي مصالحها الخارجية بباقي العمالات والأقاليم يوم 25 مارس 2020؛

-تنظيم المسيرة الوطنية العاشرة بالرباط السبت 18 أبريل 2020؛

-تنظيم المكاتب الإقليمية لمحطات نضالية من اختيارها خلال منتصف شهر أبريل 2020.

6- يدعو المركزيات النقابية وكافة القوى الحية إلى دعم ملف المتصرفين ميدانيا وإعلاميا وترا فعبا ولدى كل الجهات الحكومية المعنية؛

7- دعوته الفرق البرلمانية إلى مساءلة وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول مآل هذا الملف الذي أصبح رمزا للحيث والقهر داخل منظومة الإدارة العمومية.



الرباط في 13 فبراير 2020